المبحث الثاني

جهود القيادات الدولية والمحلية الليبية في معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية

- محتوى المبحث الثاني
- تعريف القيادة
- الجهود الدولية للحد من الهجرة غير الشرعية
- وسائل الدول الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية
- الجهود الإفريقية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية
- جهودالقيادات المحلية الليبية للحد من الهجرة غيرالشرعية

تعريف القيادة

تعرف القيادة (leadership) على أنها القدرة على معالجة الطبيعة البشرية، أوعلى التأثير في السلوك البشري لتوجية جماعة من الناس نحو هدف مشترك بطريقة تضمن بها طاعتهم وثقتهم واحترامهم، وتعاونهم، وبمعنى آخر فبدون القيادة لاتتمكن الجماعة من تعيين اتِّجاه سلوكها أوجهودها.

ويمكن الاعتماد على تصنيف القادة على أكثر مِنْ أساس، فيقسم القادة على أساسٍ طبيعة الموقف إلى قادة تقليديين (traditional leaders) أو اسميين (nominal leaders) وهم مَنْ يشغلون مناصب رسمية، وقادة المواقف (situational leaders) الذين يظهرون في مواقف معينة والقادة المبتكرين (creative leaders) وهم الذين يترقبون مواقف مستقبلية، ويسعون إلى قيادة الأفراد على ضوئها، كالفلاسفة وكبار المفكرين، كما ويصنف القادة على أساس أسلوب العمل إلى قادة ديمقراطيين(democratic leaders) وهم الذين يلجأون إلى استعمال الوسائل الديمقراطية في التأثير على الأفراد، وهذا النمط من القيادة هي القيادة الحرة غير الموجهة، حيث يقل تدخل القائد للجماعة إلى حد كبير وتتصرف الجماعة في المواقف معتمدة على نفسها تماماً كما تعتمد القيادة على ثلاثة عناصر، هي: القائد والأتباع والمواقف الاجتماعية. التي يتفاعلون معها كما يحدث توافق وتكيُّف وانسجام بين أكانها الثلاثة أي توافق القائد مع الأتباع ومع الموقف الذي يتفاعلون فيه. ويقوم هذا

التوافق إلى حد كبير على جماعية القيادة (collective leadership) أي مشاركة الجماعة في اتخاذ القرارات، مما يحول دون انفراد القائد بالتحكم في الجماعة[247] كما ينطبق هذا القول على القيادة في الإسلام (charismatic leadership) حيث إنَّها قيادة ملهمة، وهي نموذج للقيادة التي تقوم على الخصائص البطولية الشخصية للقائد، أكثر مما تعتمد على الوضع الرسمي سواء كان موروثاً أومكتسباً والقائد قد يكون في قمة السلطة أوخارج نطاقها أي لايكون له وضع رسمي في أي تسلسل رئاسي، ولكنه يُحظْىَ بقبول غامر لدى عامة الناس، وذلك لما يتمتع به من ذكاء وخبرة وثقافة واسعة، ودراية كاملة بتشخيص المواقف أوالمشاكل وتحليلها ووضع الحلول المناسبة لها، ومن ثم يتم انتخابهم مِنْ قِبَلَ الجماهيرِ[248].

والقيادات المحلة(سابقاً) في ليبيا متمثلة في تقسيم المجتمع إلى عدة قيادات أومؤتمرات، ويختار كل مؤتمر أمانة له، ومن مجموع لجان الأمانات تتكوَّن قيادات شعبية إدارية لتحل محل الإدارة الحكومية، فتصبح كل المرافق والمؤسسات في المجتمع تدور بواسطة لجان شعبية أوقيادات شعبية وتصير اللجان الشعبية التي تدير أو تقود المؤسسات والمرافق مسؤلية أمام القيادات "المؤتمرات" الشعبية الاساسية التى تُمْلِي عليها السياسة، وتراقبها فى تنفيذ تلك

---

247. بدوى، احمد زكى. 1978م. معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية. مرجع سابق. ص 242.

248. المراجع السابق. ص 57.

السياسية[249] ومن هنا يأتي دور القيادة التنفيدية الشعبية (سابقاً) في علاج ظاهرة الهجرة غير الشرعية، والتقليل من أخطارها. ومن هنا ياتي دور المواطن الواعي الإيجابي الذي يشعر أنه مسؤل شخصياً عن صلاح مجتمعه، وأنه الحارس الأمين على حريته وقيمه، وذلك لايتم إلا بالمشاركة السياسية والاقتصارية والاجتماعية، فالمشاركة هي حق ثابت وواجب أيضاً حيث إنَّ هناك ربط بين المشاركة وبين استحقاق صفة المواطنة[250].

ومن هنا انبثقت فكرة دور القيادات المحلية لعلاج ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وما تسببه من آثار سلبية جديدة ومتعددة ومتنوعة على المجتمع الليبي، وعلى المهاجر نفسه وعلى البلاد المرسلِة والمستقبِلة من عدة جوانب. تلك الآثار السلبية التي سوف نشير اليها بشيٍ من التفصيل في مباحث هذه الدراسة ومحاولة وضع حلول للظاهرة نفسها وعلاج آثارها. إلا أن هذا المبحث يوضح الجهود الدولية والإفريقية، والليبية أي ما تقوم به قيادتها من جهود ومحادثات واتفاقيات، وتوصيات، وترحيل أوإعادة ما يصل اليها عن هذا الطريق غير المشروع. لمنع هذه الظاهرة أوعلى الأقل الحد منها. وعلى اعتبار أن الباحث من المهتمين بموضوع الهجرة وفي نفس الوقت كان يقطن منطقة حدودية يكثر فيها المهاجرون غير الشرعيين، فلمس بنفسه وعاش بل وشارك في هذه الجهود من خلال دوره كباحث في شؤن الهجرة، فكان ذلك له أكبر الأثر في اختياره لهذا الموضوع ودراسته دراسة علمية،

---

249. عبد الحي، رمزى احمد. 2007م. الحكومة الإلكترونية رؤية جماهيرية. سبها. ليبيا: مجلة جامعة سبها. العدد الثامن عشر. ص 21.

250. طلوبة، فرج مفتاح. 2007م. حق المواطن فى الممارسة التشريعية فى النظام السياسى الليبي. طرابلس. ليبيا: المركز العالمى لدراسات وأبحاث. ص 72.

وموضوعية وميدانية دقيقة قدْرِ إمكانياته، زد على ذلك الربط بين مفهوم الهجـــرة غـــير الشرعية وخاصة الإفريقية بمفهوم الإرهاب، وما نتج عن ذلك من اتهامات لكافة المسلمين والإسلام، مما أدىَّ إلى آثارٍ سلبية على المهاجرين الأفارقة الشرعيين، وغير الشرعيين. علماً بأن الهجرة الإفريقية بصفة عامة قد ساهمتْ في بناء أوروبا وزيادة نموها الاقتصادي، وبناء حضارتها الراهنة، وذلك منذ القرن التاسع عشر وإلى يومنا هذا. حيث اســـتمر حـــدوث هجرات الجماعات البشرية من دولة إلى آخر بدرجات متفاوتة وخاصـــة بعـــد ظهـــور حركات التحرر عبر الحدود دون أية ضوابط أو قيود وحتى جاءت العصور الحديثة، ومعها بدأت القيادات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الدولية تتضافر على الحد مـــن هـــذه الهجرات[251] ولا شك أن الهجرة مظهر من مظاهر كفاح الإنسان للبقاء والارتقاء، وهـــي حق من حقوقه الطبيعية الأولية التي ينبغي أن يلتزم المجتمع الانساني بحمايتها ورعايتها فضلاً عن أنَّ المادة13[252] من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أيدته الجمعية العامـــة للأمـــم المتحدة في 10 ديسمبر عام 1984م ومفاده أن لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامتـــه داخل حدود كل دولة، كما تنص المادة 2 على أنه يحق لكل فردٍ أنْ يُغْادرَ أي بلدٍ بما فى ذلك بلده كما يحق له العودة إليه كما تقضي المادة 14 من ذات الإعلان على أن لكل فرد

---

251. عبد الله، امين محمود. 1984م. فى الجغرافية السياسية. ط2. القاهرة، مصر: مكتبة نهضة. ص 1.

252. فياض، هاشم نعمة. مرجع سابق. ص 147.

أَنْ يلجَأ إلى بلد آخر، أويحاول الالتجاء اليها هرباً من الاضطهاد[253]. غير أن حق الهجرة كغيرِه من الحقوق ليس مطلقاً، فلكل دولة الحق أن تحيط الهجرة منها واليها بإجراءات تنظيمية كأن تمنع تسرب مواطنيها من أراضيها من أجل الدفاع عنها، والقيام بكافة شؤن الدولة المختلفة العسكرية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والتعليمية والصحية. أومنعهم من الهروب، ولها أيضاً أن تفرض على الأجانب القادمين اليها ما تراه من الإجراءات لضمان سلامتها واستقرارها، وتمنع كذلك مَنْ ترى فيهم خطراً علىها أوهارباً من حكم قضائي أومريض بمرض معدي، أوغير ذلك من الأضرار، إلا أن الترابط الأقليمي وحسن الجوار أدَّى إلى تخفيف هذه الإجراءات في بعض الدول. ومن الملاحظ أن القيود الكثيرة والمتعنتة والمتسلطة. الخاصة بالهجرة أدت إلى انتشار الهجرة غير الشرعية التي حدثت بين الدول العربية والإفريقية والدول الغربية أو الأوروبية[254] علماً بأن ظاهرة الهجرة أسهمت في تنمية بلدان عديدة من العالم في مقدمتها الدول الصناعية الكبرى من خلال هجرة العقول والأيدي العاملة ذات الأجور المنخفضة، وعلى الجانب الآخر زادت من تعميق التخلف والتبعية وعدم النمو الاقتصادي والاجتماعية لدول القارة الإفريقية، وغيرها من البلدان العربية بسبب السياسات الأوروبية غير العادلة تجاه المهاجرين من هذه القارة، جدير بالذكر والاشارة الموجزه إلى الجهود الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، ثم الجهود

---

253. عبد الله، أمين محمود. مرجعه السابق. ص 50. ص 51.

254. لجنة من الباحثين، 1994م. انتقال القوى العاملة فى البلاد العربية. القاهرة. مصر: معهد البحوث والدراسات العربية. ص 498.

الإفريقية بصفة عامة، ثم جهود القيادات المحلة الليبية بصفة خاصة حتي تكتمل الصورة عن كل الجهود المبذولة والتي يراها الباحث غير كافيةٍ حتى الآن.

أولاً : الجهود الدولية للحد من الهجرة غير الشرعية.

ترتبط السياسات الدولية تجاه الهجرة بصفة عامة بمدى ما تحققه كل دولة من مكاسب أومايصيبها من خسائر لكل من الدول المصدرة للهجرة، والدول المستقبلة لها، فقد تميزت السياسات الأوروبية تجاه الهجرة في الستينيات بتشجيع المهاجرين غير الشرعين، وعلى ذلك لم تصدر قوانين تجرمها، و لم تعتبرها خطراً عليها. أما بعد أَنْ أكتفَتْ من الأيدي العاملة في السبعينيات، فقد أخذت إجراءات قانونية ترمى إلى الحد من الهجرة غير الشرعية، ولاسيما القادمة من قارتي آسيا وإفريقيا. فإن السياسات الأوروبية تجاه الهجرة الإفريقية سواء كانت شرعية أوغير شرعية ازدادت تشدداً وخاصة بعد ضرب مركز التجارة العالمية بالولايات المتحدة الأمريكية، وتم ربط مفهوم الهجرة الشرعية وغير الشرعية الإفريقية بمفهوم الإرهاب، بل اتهام كافة المسلمين في جميع بقاع الأرض بالإرهاب، مما انعكس سلبياً على المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين، فأخذت الدول المتقدِّمة تميل إلى تقيد الهجرة على اعتبار أن هذا الإجراء يرتبط بالسياسة القومية، وذلك عن طريق منهج أوسياسة الحصص والتميز بين الأجانب على أساس الموطن الأصلي. ووضع حد أقصى لعدد المهاجرين لايتعدَّى 150 ألف في كل عام كما حدث في الولايات

المتحدة، أضف إلى ذلك وضع قيود تُحِدُّ من حقوق المقيمين من الأجانب، وبعض هذه القيود ذات طابع قانوني، وبعضها ذات طابع عِرْقي يقوم على أساس التمييز العنصري أوالقومي، إلا أن معظمها يمثل قيود ثقافية، أواقتصادية ترتبط بتحديد نوع العمل الذي يقوم به المهاجر، ومكان إقامته[255] هذا وقد بدأت حكومات فرنسا وألمانيا الغربية تشعران بعد م الارتياح لزيادة المهاجرين منذعام 1972م فجعلت الهجرة لفرنسا بتصريح من الديوان الوطني للهجرة، واستطاعتْ أَنْ تُقَلِّلَ عدد المهاجرين من خارج السوق الأوروبية المشتركة، أما ألمانيا وبلجيكا وهولندا، فقد منعت دخول المهاجرين بطريقة مطلقة من خارج السوق الأوروبية المشتركة اليها، وفي السبعينيات ازدادت الأحوال الاقتصادية سوءاً في أوروبا، وزادت النزعات العنصرية للتخلص من العمالة المهاجرة، واتهموهم أنهم يحصلون على فرص العمل المتاحة للمواطنين في الدول الأوروبية[256] وفي هذه الأيام ازداد التشدد حيث أَنَّ استراليا على سبيل المثال منعت المساعدة المالية التي تمنح للمهاجرين القادمين إليها، وأن كانوا من الصفوة المنتقاه أومِنْ أصحاب المهارات. كما أَنَّ مثل هذه الهجرة مقيدة أثناء عبورها الحدود الدولية من حيث الحجم المحدود لها، والذي يخضع للتخطيط لكل دولة على حده تماشياً مع اتبِّاع نظام الحصة النسبية، وهذا النظام يؤدي إلى تمكينهم من التحيز نحو المهاجرين الوافدين اليها من شمال غرب أوروبا، كما فعلت ذلك

---

255. عبد الله، أمين محمود. مرجعه السابق. ص 50.ص 51.

256. نخبة من الباحثين. 1994م.انتقال القوى العاملة فى البلاد العربية. القاهرة. مصر: معهد البحوث والدراسات العربية. ص 498.

الولايات المتحدة الأمريكية[257]، ثم ازدادت إجراءات الحد من الهجرة غير الشرعية مرةً أخرى بعد عام 1990م. وكان لمثل هذه الإجراءات آثارها العكسية حيث استفحلت ظاهرة الهجرة غير الشريعية وأصبحتْ مثل هذه الدول وأعني بها الأوروبية وغيرها مرشحة للهجرة غير الشرعية من مختلف بقاع العالم، وبالتالي زاد التميز العنصر العالمي في عصر العولمة مما أدَّى إلى تدعيم الخطر فحدث الانتحار بالطائرات الذى أحدث خسائر كبيرة في الارواح في مركز التجارة العالمي والبنتاجون، فكان سبَبًا في إعادة تقيم قضايا الأمن والهجرة مِنْ قِبَلِ الدول الغربية، بل ارتبط ذلك بالعامل العسكرى وكان ذريعة للعدوان على العراق، والتدخل فى شؤن لبنان وإثارة الحروب فيها، وفى أفغانستان، واليمن، وباكستان ومِنْ قَبْلِهِمْ فلسطين بل، والصومال والبقية تأتي؛ وازهاق أرواح الملايين من البشر، والتدخل في شؤن السودان بقصد تقسيمها وإثارة الحروب الأهلية والطائفية والعرقية والقبلية والدينية، كما حدث في العراق. وعلى ذلك فقد أثارتْ وسائل الإعلام الغربية هلعاً بسبب أحداث سبتمبر2001م واتخاذهم صورة غير حقيقة عن الإسلام، وعن المهاجرين وخاصة القادمين من أصول شرق أوسطية أوشرقية أوإفريقية، أومن شبة القارة الهندية بصورةٍ عامةٍ. وقد سارعت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا إلى إصدار تشريعات عاجلة تتعلق بالإرهاب والأمن والهجرة فاخذت بريطانيا تجاه المهاجرين

257. عواد، رياض. 1995م.هجرة العقول. مرجع سابق.ص 69.

اليها من أصول إفريقية وآسيوية عدة قوانين، منها: قانون الهجرة الصادر فى 1971م الذى منح الشرطة وسلطات الهجرة صلاحيات كبيرة للقبض على المتهمين بخرق قانون الهجرة، ودخولهم البلاد بصورة غير شرعية أوتجاوزوا مدة الإقامة المسموح بها في تلك البلاد، وإحالتهم للتحقيق، حتى بعد أن انتهى الهلع المقترن بالهجرة، إلا أنَّ عملية تنظيم الهجرة ظل مثار جدلٍ[258] (dialectic) ونزاع حتى نهاية القرن العشرين[259] كما أصبح التفضيل فيمن يرغب فى العمالة غير الشرعية للعمال الاوروبين فقط[260] هذا وقد اقترح وزير الداخلية البريطانى عام 2005م إخضاع المهاجرين الجدد لاختبارات للتأكد من قدراتهم على إثراء البلاد، وأخذ بصمات كل من يتم الموافقة عليه، ويحصل على تأشيرة دخول إلى بريطانيا عام 2008م، كما قدَّمَ وزير الداخلية الفرنسى مشروع قانون يشجع على الهجرة الانتقائية مصرحاً أَنَّ زمن الهجرة غير الشرعية قد انتهى، كما يتضمن مشروع القانون شروطاً صعبة للحصول على الجنسية الفرنسية[261] وفي عام 2007م أعلن وزير الهجرة " بريس هوتيفو " عن خطة تتضمن دعم المهاجرين غير الشرعين ماليا حتى يستطيعوا العودة إلى بلادهم، كما

---

258. الجدل Dialectic طريقة فى المناقشة والاستدلال تقوم على الحوار أو فى التحليل المنطقي أو قياس مؤلف من مشهورات ومسلمات أو هو انتقال الذهن من قضية ونقيضها إلى قضية ناتجة عنهما ثم متابعة ذلك حتى نصل الى المطلق وهناك جدل سموه Eristic وهو ضرب يعتمد على الخداع او جدل من اجل الجدل : مجمع اللغة العربية، 1983م، معجم الفلسفى، مرجع سابق، ص 60.

259. باستور، فيوتش. 2004/3/8م. تحدى الهجرة عبر المتوسط شبكة المعلومات الدولية. الموقع .www.c. bitterlemons_intemaionl.org

260. سكراتون، فل. 2004م. ماوراء 11 سبتمبر مختارات معارضة. ترجمة ابراهيم يحى الشهابى. بيروت. لبنان: دار النهضة العربية. ص 243.

261. عبد العزيز، محمد مصطفى. 2006/4/6م. أوروبا توجه خططها لصد الهجرة غير الشرعية. تقارير أخبارية شبكة المعلومات الدولية.

الموقع//:www.arabic.rnw.nt/currentaffairs/hggyuuhttp

شملت الحملة الانتخابية " لساركوزى " عام 2007م مسألة الهوية[262] (Identity) والقومية كما أن أسبانيا حاولت عقد اتفاقيات ثنائية مع الدول الإفريقية تقضى بعودة مهاجريها مقابل دعم أسبانيا لمساعدة المهاجرين العائدين، إلا أن بعض الدول الإفريقية، مثل: السنغال وجامبيا وجهت إنتقادات لهذه العملية، إلا أن أسبانيا في النهاية قد أعلنت أنها ستطرد كل المهاجرين غير الشرعين، كما يتعرض الاتحاد الأوروبى لانتقادات حادة مِنْ قَبِلِ المنظمات المعنية بحقوق الإنسان مثل منظمة العفو الدوليه والمجلس الأوروبى للاجئين، وغيرهما من المنظمات ومن بين هذه الانتقادات أن سياسة الاتحاد الأوروبي صارمة، وتضع عقبات تحول دون وصول المهاجرين والمحتاجين إليها، فضلاً عن أنَّ اللاجئين لا يتمتعون بنفس حقوق الآخرين، ويعيشون تحت تهديد دائم بطردهم، كما يضعوا العقبات التى تحول بينهم وبين التنقل من مكان إلى آخر[263] مما يكون له أكبر الأثر في شعورهم بالاغتراب (Alienation) الذى يُؤدِّي بالمرء إلى فقدان نفسه، بل وإنسانيته، ويصبح غريب أمام نشاطه وأعماله، ويبدو ذلك واضحاً حين يتعرض الإنسان لقوى معادية تتغلب عليه فيفقد شخصيته، وفى ذلك ما يدفعه إلى الثورة لاستعادة كيانه، وهذا ما تأكده مظاهرات المغتربين في الغرب ذلك لانهم يمارسون على المهاجرين نوعاً من الاغتراب يطلق عليه الإغتراب السياسى (Political Alienation) وفيه يصبح الشخص تحت تأثير السلطة

---

262. الهوية Identity: هى حقيقة الشيء من حيث تميزه عن غيره وتسمى أيضا وحده الذات: مجمع اللغة العربية، المعجم الفلسفي، مرجع سابق، ص208.

263. شبكة المعلومات الدولية،2007م، إشكالية الهجرة إلى الاتحاد الأوربي. الموقع www.shabbier.com

الطاغية مجرد وسيلة ولعبة لقوى خارجية[264]، هذا وقد طرحت الدول الأُوروبية العديد من الوسائل لمواجهة الهجرة بصفةٍ عامةٍ.

وسائل الدول الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية

1 – الطرد والترحيل الجماعى، والقسري للمهاجرين غير الشرعيين وهذا الاقتراح وافقتْ عليه الجماعات اليمينية فى دول الاتحاد الأوروبي.

2 – إقامة فرق من شرطة أوروبية مشتركة من أجل الرقابة على الحدود، ومكافحة الجريمة[265] (Crime).

3 – الرقابة على الحدود عن طريق الأقمار الصناعية.

4 – الدعوة لاستخدام وسائل عقابية رادعة فى مواجهات الهجرة غير الشرعية.

5 – إعداد مراكز استقبال المهاجرين خارج حدود دول الاتحاد الأوروبي، وهذا الاقتراح أيدته كل من: ألمانيا، وإيطاليا، وبريطانيا إلا أن فرنسا تحفّظَتْ على هذا الاقتراح.

6 – كما تضمَّن اتفاق الشراكة والتعاون مع بعض الدول والتكتلات بنوداً حول الهجرة غير الشرعيةُ هي:

---

264. مسعد، إسماعيل على. 2006م. قضايا المجتمع والسياسة. الإسكندرية. مصر: دار المعرفة الجامعية. ص 399.

265. جريمة crime: هى كل فعل يعود بالضرر على المجتمع ويعاقب عليه القانون ، والجريمة ظاهرة اجتماعية تنشأ عن إتجاهات وميول وعقد نفسية وعن التأثر بالبيئة الفاسدة أو عن شعور الإنسان بالظلم والقهر، كما تنشأ عن نقص حسمى أو ضعف عقلى أو إضطرات الفعال، وتختلف الأفعال التى تحرم من مجتمع إلى آخر. وتنقسم الجرائم طبقا لإحكام القانون إلى ثلاثه أقسام المخالفات contraventionsوهى اسطها، ثم تليها الجنح misdemeanours والجنايا felonies وتتدرج العقوبات طبقاً لخطورة الجريمة وقد تبدأ بالغرامة المالية fine و تنتهي بعقوبة الإعدام capiral punishment احمد زكى بدرى. معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. مرجع سابق. ص 90.

أ – تضمن اتفاق الأمم المتحدة مكافحة الجريمة المنظمة، والذي تم التوقيع عليه في إيطاليا عام 2001م وبروتوكولين ملحقين يقضيان بعدم تهريب المخدرات والاتجار في البشر، واستغلال النساء والأطفال.

ب – العمل على تطبيق معايير موحدة لإصدار التأشيرات وتأمين وثائق السفر والتأشيرات.

ج – العمل على وجود هياكل إدارية مشتركَة.

د – تشديد الرقابة على الحدود بطرق حديثة، واستخدام تقنيات عصرية.

7- كما تضمنت المادة 62 من معاهدة امستردام بشأن الحرية والأمن والعدل والأسس القانونية الخاصة بالرقابة، وطريقة إصدار التأشيرات، وأشارت المادة 63 إلى الإجراءات التي ينبغي أَنْ تُتَخذَ ضد الهجرة غير الشرعية والعمل على إعادتهم إلى بلادهم.

8- محاولات التنسيق مع الدول المصدرة للهجرة، وكذا بلدان العبور لمساعدتها في الحد منها عن طريق تأمين الوثائق ونشر ضباط اتِّصال، وتقديم الخبراء للتدريب وتحسين سبل الرقابة على الحدود.

9- العمل على الحد من مزايا الهجرة غير الشرعية عن طريق مكافحة التشغيل غير القانوني وتوقيع عقوبات على أصحاب الأعمال للحد من عملية المنافسة التى يتمتعون بها نتيجة لتشغيلهم عمالة رخيصة، يقل أجرهم كثيراً عن نظرائهم من الموطنين الأصليين[266] وعلى

266. ابراهيم، محمد على.2007م. إشكالية الهجرة إلى أوروبا. القاهرة،مصر: مجلة السياسة العدد 134. ص 140.

ذلك تبذل الدول المرسِلة والمستقبِلة للمهاجرين جهوداً كبيرة للتنسق والتعاون الأمني ومراقبة الحدود وتحسين الظروف الاجتماعة والسياسية للمهاجرين.

حيث بدأ التعاون الاقتصادى الأوروبي المتوسطي بمعاهدة برشلونة عام 1995م عندما وقَّعَتْ 12 دولة متوسطية أغلبها دول عربية على أنْ يَقومَ الاتحاد الأوروبى باستخدام فرق للتدخل السريع، كما أبعدتْ فرنسا 10841 أجنبياً كانوا يقيمون بها بطريقة غير قانونية عام 2005م، كما أعلن "نيكولا ساركوزي" سحب الجنسية الفرنسية من المهاجرين المقيمين في تلك الفترة، وكذا أعلن الإتحاد الاوروبى فى 2006م عن إعداد دوريات مشتركة مع إيطاليا لمراقبة قناة صقلية من اجل احكام السيطرة على المهاجرين غير الشرعين من شواطىء الضفة الجنوبية للمتوسط إلى إيطاليا[267] الا أن البعض يرى أن كل هذه الاجراءات غير كافية للحد من هذه الظاهرة.

الجهود الإفريقية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية:

لقد استفادت الحكومات الإفريقية مِنْ توافر المعلومات التى اسفرعنها عن استطلاع الحكومات حول موضوع السكان والتنمية عام 1977م الذى قامت به سكرتارية الأمم المتحدة بأن استجابت 48 حكومة إفريقية فيما يخص الهجرة الوافدة والمغادرة. فرغبت اربع حكومات في زيادة الهجرة الوافدة إليها وهى ليبيا والغبون وغنيا الاستوائية وجنوب

---

267. شبكة المعلومات الدولية، 2006 الخطة الاوروبية لمحاربة الهجرة، الموقع http://www.chihab.net

إفريقيا بينما ليبيريا كانت راضية عن مستوى الهجرة الوافدة اليها في حين ترغب ساحل العاج وغانا بتقليل الهجرة الوافدة إليها وكان خمسة عشر بلداً راضياً عن مستوى هجرته المغادرة ويشكل سكان هذه البلدان تقريباً ربع سكان القارة الإفريقية وهى تقع في الجزء الشمالي من القارة، مثل: مصر، وتونس، والمغرب وفي الجزء الجنوبى مثل موزنبيق وملاوي أما الجزائر ترغب في زيادة نسبة الهجرة المغادرة منها، أما غينيا وبوكينافاسو ترغب في تقليل الهجرة[268] الخارجة منها.

جهود القيادات المحلية الليبية للحد من الهجرة غير الشرعية :

تختلف نظرة الدول لظاهرة الهجرة غير الشرعية وبالتالي جاءت الجهود مختلفة، ولقد بذلتْ ليبيا جهوداً كبيرة للحد من هذه الظاهره ونَّبهتْ في الكثير من المناسبات إلى أنَّ ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية، لا تقتصر على إفريقيا وحدها، وعلى ذلك ينبغي أنَّ تقوم إفريقيا بحل المنازعات السياسية المتمثلة في الصراعات القبلية والحروب الأهلية التي كان لها أكبر الأثر على إعاقة عملية التنمية والتقدم والتطوَّر الاقتصادي الذى مِنْ شأنه أنْ يبني إفريقيا كما أنه من بين أسباب انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا هو الاستعمار الأوروبى للقارة الإفريقية، ونهب ثرواتها واحتكار سبل التقدَّم والتطور والازدهار والإبقاء على هذه الدول تابعة وبالتالي لابد من أن يكون هناك وعي بأن إفريقيا في حاجة

---

268. الحوات، على. 2007م. الهجرة غير الشرعية عبر بلدان المغرب العربي. طرابلس ليبيا: منشورات الجامعة المغاربية. ط1. ص160.

ماسة لسواعد أبنائها، و لم يقف الأمر عند هذا الحد، بل أنــه في يــوم 2003/10/23م[269] أشارت القيادة العامة للعدل " أمين اللجنة الشعبية العامة للعدل سابقاً " في مقابلة صحفية نشرتها صحيفة كورييرا ديلاسيرا إلى أن ليبيا بحاجة إلى مبالغ كبيرة من الأموال وإلى أجهزة فنية وتقنية حديثة لمكافحة الهجرة غير الشرعية التي تنشط عبر أراضيها يوماً بعد يومٍ، ولقد أعدت لجنة فنية لائحة طويلة باحتياجاتها من مروحيــات ومعــدات وأدوات وإرســلتها للجهات المعنية الإيطالية، كما أشارت إلى أن السواحل الليبية تمتد لمسافات طويلــة تبلــغ 2000 كيلو متر، أما الحدود البرية فتبلغ 4000 كيلو متر تقريباً، وأنَّ تعداد السكان بليبيــا حوالي خمس ملايين تقريباً أي عدد قليل مما يصعب معه قيام ليبيا وحدها بمراقبة حدودها، فضلا عن أننا جربنا ذلك، و لم يحالفنا الحظ في منع هذه الظاهرة وبالتالي أنفقنا الكثير من المال،[270] هذا وقد أوضحت لجنة للاتصال الخارجى والتعاون الدولي الليبية في برنامج أكثر من رأي في يوم 2004/1/16م بأنَّ الإجراءات الليبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية تتطلــب العديد من الجهود من كافة الأطراف المعنية وأنَّ ليبيا ترتبط باتفاقات دولية من خلال " 5 + 5 " أواتفاقات ثنائية مع إيطاليا وأسبانيا وفرنسا، كما أكدت هذه القيادات على قيامها بالعديد من الاجتماعات مع كل من نظائرها، في مصر وتونس بخصوص مزيد من التعاون وتبادل الآراء والمعلومات وضرورة العمل على الحد من تلك الظاهرة التي تهــدد القــارة

---

269. اللجنة الشعبية العامة للأمن العام(سابقاً).2007م. التقرير السنوي عن حالة الجريمة.

270. شبكة المعلومات الدولية ، الموقع/http://www.middle-eastcolline.com

الإفريقية بالكامل[271]، هذا وفي ظل الجهود المبذولة في هذا الشأن اجتمعت القيادات المحلية الليبية مع رئيس الوزراء البريطاني بطرابلس في ربيع عام 2004م وتمت المحادثات بينهما في هذا الصدد كما تم زيارة رئيس الوزراء الإيطالي من أجل ترتيب العلاقات الليبية الأوروبية بشأن منع المهاجرين غير الشرعين من أفريقيا إلى أوروبا، هذا وقد جرت محادثات ليبية إيطالية فى نوفمبر عام 2005م بين قيادة اللجنة الشعبية العامة للعدل، والأمن العام (سابقاً) ووزير الداخلية الإيطالي في روما بسبب المشاكل التى يسببها المهاجرون غير الشرعين في ليبيا وفي دول الاتحاد الاوروبى، حيث أشارت القيادات الليبية إلى أَنَّ ليبيا تتحمَّلُ عبئ الهجرة غير الشرعية تماماً كما تتحملها أوروبا، كما عرضت هذه القيادة استضافة ليبيا لمؤتمر دولي يمكن عن طريقه نقاش هذه الظاهرة المشتركة بينهما موضحة أَنَّ أوروبا تتحدث عن ألف مهاجر، بينما ليبيا بها مليون مهاجر، وعلى ذلك فالمسؤلية مشتركة، ولابد لها من حل، كما أكد المدير العام لإدارة العلاقات والتعاون بالأمن العام أَنَّ ليبيا قامتْ بترحيل أكثر من 72 ألف مهاجر كانوا يحاولون الهجرة بطريقة غير شرعية إلى أوروبا، وذلك خلال عامي 2004م و 2005م، كما قال إنَّ الأجهزة الأمنية الليبية تمكَّنَتْ عام 2005م من إحباط 23 الف حالة هجرة غير شرعية كانت متجهة نحو أوروبا انطلاقا من الأراضي الليبية، هذا وقد ترأس أحد القيادات الشعبية اجتماعاً في 12 اكتوبر 2006م

271. حداد، سامى، 2004/1/16م، برنامج اكثر من راى، ليبيا: استبعدهات طرابلس.

بطرابلس من أجل تفعيل إجراءات مكافحة الهجرة غير الشرعية، كما حضر الإجتماع أمين اللجنة الشعبية العامة للأمن العام (سابقاً) وعدد كبير من القيادات الإدارية المختصة بالأمن العام وقيادات اللجان (أمناء سابقاً) للأمن بمناطق مدينة مصراتة، والمرقب وطرابلس والجفرة والزاوية وزوارة المجاورة لساحل البحر الأبيض المتوسط من خليج سرت شرقاً إلى رأس إجدير غربا من أجل تفعيل الجهود المبذولة للقضاء على الهجرة غير الشرعية، أوعلى الأقل الحد منها ومتابعة كافة الإجراءات الميدانية الحاسمة من أجل التمكن مِنْ إحْكَامِ السيطرة على منافذ التهريب، ومناطق التسلل غير المشروع للمهاجرين، ومواصلة الحملات الأمنية الواسعة والفعالة مع توفير الإمكانيات اللازمة لذلك، وشدد الاجتماع على ضرورة تطبيق الإجراءات والتشريعات الرادعة وإبعاد كل مَنْ يُمَثِّلُ تواجده خطراً على أمن وسلامة البلاد، أويضر باقتصادها أوبصحة المواطنين[272]، هذا وقد قررت اللجنة العامة (سابقاً) في اجتماع استثنائي من أجل بحث ملف قطاع الأمن العام وتطوير الأجهزة الخاصة لمكافحة الهجرة غير الشرعية، والعمل على مراجعة الترتيبات الخاصة بالإقامة غير الشرعية للأجانب وتنظيم حركة التنقل مع الدول المجاورة لليبيا[273] وقد أكدت قيادة (أمين سابقاً) اللجنة العليا للاتصال الخارجى والتعاون الدولى الليبية على أهمية التعاون الدولي بين الشمال والجنوب بهدف إيجاد حلول جذرية وعادلة ومنصفة للهجرة غير

---

272. صحيفة الاهرام المصرية. 2006/8/5م. القاهرة. مصر: قسم المعلومات.

273. شبكة المعلومات الدولية 2006/10/13م. ليبيا تكثف جهودها لمكافحة الهجرة غير الشرعية : الموقع www.arabic.xinhuanet.com

الشرعية، والتنسيق والتنظيم الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإنساني، فقد جاء في الوثيقة التي أُعدتها قيادة (اللجنة العامة سابقاً) أن 4947 الف شخص تم إعادتهم عام 2004م إلى بلدانهم و47991 الف فى عام 2005م و 64430 الف شخص كانوا جميعاً يقيمون فى ليبيا بصورة غير قانونية أعيدوا إلى بلدانهم[274] كما أفادت قيادة فرع إدارة مباحث الجوازات بمنطقة الجبل الغربي أن أعداد الأشخاص الأفارقة والعرب الذين ينون استخدام ليبيا كدولة عبور كبيرة جداً وان الجهود المبذولة أسفرت عن ضبط وترحيل أعداد بالآلاف، كما تتم إحالة العديد من القضايا إلى النيابات داخل الحدود الإدارية للفرع حيث تم إحالة عدد 43 قضية عام 2005م، كما تم ترحيل 3304 ألف من الجنسيات المختلفة كانوا ينوون الهجرة غير الشرعية ضُبِطُوا داخل المنازل، وعلى شوطئ البحر الأبيض المتوسط في نفس العام كما تم إحالة 37 قضية إلى نيابات شعبية النقاط الخمس وترحيل 313 مهاجراً غير شرعى في عام 2006م حتى 2007/1/1[275]م وهكذا لم تألو القيادات المحلية جهداً أنْ تجدد دعوتها في 2008/3/17م فى ملتقى الشباب العرب والإفريقى " بأوغندا " إلى ضرورة وقف فلول الهجرة غير الشرعية الإفريقية إلى أوروبا التي أدَّتْ إلى كوارث إنسانية، وخسارة كبيرة للشباب العربى والإفريقي، كما حذَّرَتْ من أن الاعتماد على الحلول الأمنية فقط، لا يحل هذه الظاهرة مؤكداً على دور الأُسرة والقبلية

---

274. صحيفة الاهرام المصرية، 2007/6/28م، القاهرة، مصر: قسم المعلومات.

275. حسين، غازى فيصل، 28 "هاليال" 2008م، إشكالية الهجرة وفشل سياسات الاندماج، القاهرة، مصر: صحيفة الشمس، العدد 466، ص 3 .

اوالعشيرة[276] (clan) في توعية شبابها وإقناعهم بعدم الشروع في الهجرة غير الشرعية التي تنتهي بفقدان شباب القارة تحت رمال الصحراء أو فى أعماق البحر الأبيض المتوسط، أو فى دول أوروبا الغربية مما يزيد من تعميق التخلف وعدم الاستقرار والتبعية وعدم النمو الاجتماعي أوالاقتصادي والسياسي والثقافي والحضاري لكافة بلدان القارة[277] وهكذا ظلت جهود القيادات الليبية مستمرة لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى يومنا هذا، وأعتقد أنها ستظل في المستقبل حتى تتمكن ليبيا بالتعاون المتبادل مع كافة الدول الإفريقية والعربية والأوروبية مستمرة حتى القضاء على هذه الظاهرة ما أمكن لها ذلك، حيث ستظل التحديات قائمة بالنسبة للهجرة غير المشروعة لأنها مرتبطة بشكل وثيق بالمشاكل التى تعاني منها الدول المصدره من اضطراب سياسى وفقر[278](Poor) وتخلُّف وتبعية، فالإصلاح يمكن من خلال إحلال السلام والاستقرار السياسى والانتعاش الاقتصادي، وضمان حقوق الإنسان وتطبيق الديمقراطية وتحقيق التنمية المستدامة على كافة الأصعدة، كما لا بد من مواءمة السياسات الأوروبية تجاه الهجرة غير الشرعية مع مواثيق حقوق الإنسان وتنفيذ الالتزامات المنصوص علىها فى المادة الثالثة من المعاهدة الأوربية والمادتين 32،31 من

---

276. العشيرة clan : جماعة قرابية تقوم على الانحدار الأبوى أو الامى ويعتقد أعضاء العشيرة أنهم منحدرون من جد واحد مشترك، من خلال خط الانحدار المتعارف عليه ثقافيا " سواء كان " ابوياً أو امومياً " وتقوم بوظائف دينية وسياسة وإقتصادية: محمد على محمد وآخرون، ، مرجع سابق ، ص 60.

277. اخبار اف ام الليبية. الساعة 2/30 مساء يوم 2008/3/17م

278. الفقر poor : يقصد بالشخص الفقير الذى يملك القليل أو لا يملك شيئا أو ليس له مورد أو المحتاج العير قادر على ان يجدما يسد به رمقة أو الذى وصل الى الدرك الأسفل من النقصان والحرمان: إسماعيل على سعد. 2006م. مرجع سابق. ص307- 308.

اتفاقية جنيف بشأن اللاجئن التى تنص على عدم فرض عقوبات على الدخول غير المشروع بالنسبة للمهاجرين القادمين من مناطق الاضطراب حتى لاتهدد حياة هؤلاء المهاجرين[279] كما أنه من الضروري تفعيل إستراتيجية أوروبية إفريقية لمواجهة الهجرة غير الشرعية، وكذا تفعيل الاتفاقيات التى تمت بين الدول المجاورة، ومؤدلها مراقبة الحدود البحرية والجوية والبرية من خلال تنظيم دوريات مشتركة لجميع السواحل والحدود، وتنشيط مركز المعلومات والتفكير المتبادل الذى تأسس عام 1992م، من أجل تنسيق التعاون الأمني، وتبادل المعلومات بخصوص الشبكات السرية للهجرة بغية تفكيكها وتنظيم الانتقال عبر الحدود بطريقة قانونية وتحديث القوانين الرادعة وشبكات الاتصال المختلفة بين شركات النقل البري والبحري والجوي من أجل مراقبة الأفراد الذين يتم نقلهم بين الدول، زد على ذلك تسوية اوضاع المهاجرين غير الشرعيين مِنْ قِبَلِ الجيهات الأوروبية والإهتمام بهم من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، ومحاولة دمجهم في المجتمع الأوروبي أوغيره، ومحاولة مساعدة الدول المصدَّرة على التنمية داخلها، والمساهمة في الاستقرار والأمن داخل القارة الافريقية، وغيرها من البلدان المصدَّرة والعمل على مكافحة البطالة والتخفيف من التخلف، ومنع الحروب والمجاعات والأخطار البيئية والأمراض المستعصية لمنع عمليات الانتحار الجماعى وسط الصحراء، أوفي عرض البحر الأبيض المتوسط، ويؤدى ذلك إلى

279. حامد، ناصر. يناير 2005م. إشكاليات الهجرة الى الاتحاد الاوروبى. مرجع سابق. ص 190.

تقليل أوعدم وجود أعداد كبيرة من الأفارقة في العديد من دول العبور، ووجود أعداد كبيرة أيضاً في دول الاستقبال دون إجراءات قانونية، فعلى جميع الدول المعنية سواء كانت إفريقية أوعربية أوأوروبية أوغيرها، أَنْ تُساهمَ في حل هذه المشكل طالما أنها تعود عليها بالخسائر، فضلاً عن أنه عمل إنساني نبيل بدلاً من التغنى بالشعارات، مثل: المناداة بحقوق الإنسان أوبالديمقراطية أوما إلى ذلك من الشعارات، وبدلاً من إثارة الخلافات والمنازعات وتقسيم المقسم والتدخل فى شؤن الدول والانحياز إلى إسرائيل ضد الفلسطنين والتدخلات غير المبررة، مثل، التدخل في السودان، واليمن، وافغانستان، والصومال، ولبنان. كما أَنّ صرف أموال طائلة في المنازعات والحروب، وإثارة الفتن الطائفية والمذهبية في كل أنحاء العالم العربي والإفريقي وغيره لو صرف في تنمية هذه البلاد لكان أفضل إنسانياً وأخلاقياً، واجتماعياً، وأدى ذلك إلى انتشار المحبة والمودة والأخوة والتعاون والأخذ والعطاء بين شعوب الأرض، وتوقفت شكاوى الأوروبيين وغيرهم من جراء ظاهرة الهجرة غير الشرعية.